

## اختيار نظم الصرف في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط

بن حمودة فاطمة الزهراء\*

## Résumé :

La question des systèmes des taux de change adoptés par les pays du Moyen Orient et de l'Afrique du Nord est soulevée, notamment lors des crises. Les systèmes et le volume des chocs réels diffèrent d'un pays à un autre. Les politiques macroéconomiques sont liées au système de change adopté, et la majorité des pays du moyen orient et du Maghreb appliquent des systèmes intermédiaires des taux de change. Nombre de pays ont réalisé une avancée dans la libéralisation du commerce international et dans l'ouverture de leur systèmes financier. Ces pays diffèrent dans la jonction exacte et les diverses formes de flottement. La flexibilité dans la gestion du taux de change permet de faire face aux chocs externes, et de diminuer les risques survenues des crises bancaires et d'assurer la stabilité financière.

\* أستاذة مساعدة قسم أ، جامعة الجزائر 3.

## ملخص:

يدور الحديث في نهاية القرن العشرين عن نظم أسعار الصرف المتبعة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة في خضم الأزمات، وتتباين النظم من دولة لأخرى كما يتباين حجم الصدمات الحقيقية. وتتصل السياسات الاقتصادية الكلية بنظام الصرف المتبع، وتطبق أغلب بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نظاما وسيطية لسعر الصرف، ولقد حققت عدد من البلدان تقدما في تحرير التجارة الخارجية والافتتاح في النظم المالية واعتماد أدوات السياسة النقدية وآليات السوق. وتختلف هذه الدول بين الربط المحكم وأشكال التعويم المختلفة، ولقد نشأ تزايد الاقتصاديات النامية التي اندمجت في النظام التجاري والمالي الدولي حول الحاجة إما إلى التعويم أو الانتقال إلى الربط المحكم، ليصبح الرأي السائد هو زيادة المرونة في إدارة سعر الصرف للتصدي للصدمات الخارجية والحد من مخاطر الأزمات المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي.

## أ - اختيار البلدان النامية لنظم الصرف:

يتمثل المعيار الأساسي لاختيار نظم الصرف في تخفيض تكلفة الناتج المقاس بإجمالي الناتج المحلي<sup>1</sup> للتكيف مع الصدمات الخارجية، ليصبح لهذه

<sup>1</sup> - عبد العلي جبيلي، فيتالي كرامانكو، إختيار نظم الصرف، في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي 2003، ص 3.

الأخيرة زيادة على الخصائص الهيكلية لأسواق السلع والعمل وسوق المال دور في اختيار نظام سعر الصرف<sup>2</sup>.

ويميز الاقتصاديون بين الصدمات الحقيقية التي تنشأ عن الجانب الحقيقي في الاقتصاد والصدمات الاسمية التي تنشأ عن النظام النقدي والمالي المحلي وتتضمن الصدمات الحقيقية بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط معدلات التبادل التجاري (في شكل الفرق بين الزيادة في أسعار الصادرات وأسعار الواردات) والتباينات في الطلب الخارجي على صادرات السلع والخدمات خاصة السياحية منها، إضافة إلى التغيرات في نمو الإنتاجية مقارنة بالشركاء التجاريين؛ في حين تنشأ الصدمات الاسمية عن عدم استقرار الطلب على النقود والذي يظهر من التغيرات الناجمة عن حيازة العملة المحلية في ظل وجود الأدوات المالية وتذبذبات الثقة.

في ظل ثبات الأسعار ومرونة الأسعار والأجور، يمكن للاقتصاد التكيف مع الصدمات الحقيقية والاسمية، فعندما تتكيف الأسعار والأجور مع مستويات التوازن السوقية الجديدة، تنتفي الحاجة إلى تحريك سعر الصرف لتعديل الأسعار النسبية، لكن نادرا ما تكون الأسعار والأجور على درجة من المرونة في الدول النامية، ويمكن في البلدان التي تتسم بجمود الأسعار، أن تستفيد الأجور من مرونة سعر الصرف عند تعرضها لصدمات حقيقية، إذ يساعد تخفيض سعر الصرف على خفض الأجور الحقيقية وضمان تحول

<sup>2</sup> - لقد اتفقت دول المجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على إنشاء عملة موحدة يتم ربطها بالدولار الأمريكي مع مطلع 2010

الإنفاق من السلع الأجنبية الأعلى تكلفة إلى السلع المحلية الرخيصة نسبياً، ومن ثم الحفاظ على الناتج وتوظيف العمالة.

ويكون وضع البلدان التي تمر بصدمات اسمية أفضل، إذا كانت تطبق نظام سعر الصرف الثابت، لأن الصدمات الاسمية التي يتعرض لها الطلب على النقود تمتص من خلال عمليات شراء وبيع النقد الأجنبي في سوق الصرف الأجنبي، وهذا ما يؤثر مباشرة على حجم أموال البنك المركزي المتداولة، لتتفى كل حركة للأجور أو الأسعار المحلية لامتناس الصدمة. وإذا اجتمعت الصدمتان معا تزداد الحاجة إلى مرونة سعر الصرف كلما كانت الصدمات الحقيقية أشد من الاسمية؛ لذا يشجع الاقتصاديون استخدام النظم الوسيطة بالبلدان النامية التي تستعمل ركائز للسياسة غير سعر الصرف ويترك التقلب المفرط لسعر الصرف تأثيراً سلبياً على الاستثمار والنمو، ولا تتحمل الاقتصاديات الخاضعة للدولرة تخفيضات سعر الصرف الكبيرة بسبب آثارها السلبية.

وتشير الأدلة التجريبية أن البلدان النامية لا تطبق نظم التعويم الحر لسعر الصرف. وإن كان يوصف بهذا الاسم، فكثير من نظم سعر الصرف المعلن عنها رسمياً على أنها نظم تعويم تكون في الغالب نظماً وسيطة<sup>3</sup>، وهذا ما يؤدي في المدى القصير إلى زيادة فروق أسعار الفائدة مقارنة بعملات البلدان الشريكة، ويبدأ البنك المركزي في خسارة احتياطي الصرف، وعلى

<sup>3</sup> - رغم أن التصنيف الصادر عن صندوق النقد الدولي يبين أن 20 % - من البلدان تتبنى نظم التعويم الحر، وهو ما يبين تعرض العديد من البلدان النامية إلى صدمات حقيقية واسمية في آن واحد

المدى المتوسط يصبح نمو الناتج والصادرات بطيئاً خاصة في حالة الارتفاع الكبير لسعر الصرف الفعلي الحقيقي. وعند عدم التنسيق بين سعر الصرف مع السياسات الأخرى وعدم القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية، ومع تفاقم الاختلالات الاقتصادية الكلية، تلجأ السلطات إلى تعديل سياستها أو تغيير نظام سعر الصرف في خضم الأزمات المالية.

ب - تصنيفات صندوق النقد الدولي لنظم صرف الدول الأعضاء  
يقسم صندوق النقد الدولي نظم الصرف إلى<sup>4</sup>:

#### 1- نظم الربط المحكم: ونجد ضمن هذا

- ترتيبات الصرف بغير عملة قانونية مستقلة: تقتضي هذه الترتيبات أن تكون العملة القانونية المتداولة هي عملة بلد آخر، أو أن يكون البلد عضواً في إتحاد نقدي أو إتحاد عملة يشترك أعضاؤه في عملة قانونية موحدة. وفي ظل هذا النظام تتخلى السلطات النقدية عن كل سيطرة على السياسة النقدية.

- مجلس العملة: هو نظام نقدي يقوم على التزام قانوني بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت مع قيود على سلطة الإصدار ضماناً للوفاء بكل الالتزامات، أي إلغاء وظائف البنك المركزي مثل الرقابة النقدية، وتكون التغطية كاملة بالأصول الأجنبية، ولا يصدر

<sup>4</sup> - عبد العلي جبيلي، فيتالي كرامارنكو، إختيار نظم الصرف، في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي 2003، ص 3.

ووسيم كاركاداغ، روبا دوتاغوبتا، فرنانديز وغيلدا، التحرك نحو مرونة سعر الصرف صندوق النقد الدولي 2006، من ص 02 إلى 5.

البنك المركزي العملة المحلية إلا مقابل مشتريات العملة الأجنبية، وعادة ما يقتصر مقدار الدعم المقدم للبنوك التجارية في الأزمات على الزائد من الأصول الأجنبية المستخدمة لتغطية أموال البنك المركزي.

## 2- النظم الوسطية؛ نجد ضمن هذه النظم:

— ترتيبات تقليدية أخرى للربط الثابت: وهي ربط العملة المحلية على أساس سعر ثابت بعملة بلد آخر أو بسلة من العملات، مع إعطاء أوزان ترجيحية تعكس التوزيع الجغرافي للتجارة أو الخدمات أو التدفقات الرأسمالية، ويكون السعر المركزي قابلاً للإلغاء، ويسمح لسعر الصرف التحرك في حدود ضيقة، يحافظ من خلالها البنك المركزي على سعر الصرف الثابت من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي والاستخدام المكثف لسياسة الفائدة أو فرض قواعد تنظيمية على تعاملات النقد الأجنبي، وهو ما يطلق عليه اسم الربط المرن.

— أسعار الصرف المربوطة في حدود تقلبات أفقية: وهي التي يحافظ البنك المركزي على سعر الصرف ضمن نطاق تقلبات مصرح به من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي وتحديد أسعار الفائدة على التسهيلات،

— نظم الربط المتحرك (الزاحف): يعلن البنك المركزي سلفاً عن معدل دوري لخفض سعر الصرف في شكل رقم ثابت أو دالة للتضخم، ويدعم مسار سعر الصرف المعلن عنه بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي وتحديد أسعار الفائدة على تسهيلات، ويفرض الربط الزاحف نفس القيود التي يفرضها الربط الثابت على السياسة النقدية.

— أسعار صرف مربوطة في حدود تقلبات متحركة: يقوم البنك المركزي بالإعلان عن معدل دوري لخفض سعر الصرف المركزي في شكل رقم

ثابت كدالة للتضخم مع المحافظة على سعر الصرف الفعلي ضمن نطاق لتقلبات معلن عنها مسبقاً والتي يتدخل من خلالها البنك المركزي عن طريق سوق الصرف الأجنبي مع تحديد سعر الفائدة على تسهيلاتة .

— **التعويم الموجه:** تؤثر السلطة النقدية على سعر الصرف بسعر معلن عنه سلفاً من خلال مركز ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية وتطورات السوق الموازية، ويكون تدخل البنك مباشراً أو غير مباشر دون التزام بأي هدف لسعر الصرف، كما يمكن أن يوجه سعر الصرف من أجل حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط.

3— **التعويم المستقل (الحر):** يتمتع البنك المركزي عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي محددا أهدافا للسياسة النقدية ووفقاً لقوى السوق، ويكون التدخل في سوق النقد الأجنبي على أساس إستراتيجي دون أن يتكرر؛ ويمكن توضيح ما سبق استناداً إلى عدد البلدان المتبعة لنظم الصرف والنسب المئوية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 1: تصنيف الصندوق لنظم الصرف الدول الأعضاء (30 أبريل 2003)

| النسبة المئوية | عدد البلدان |                                            |
|----------------|-------------|--------------------------------------------|
| 26             | 48          | نظام الربط المحتم                          |
| 22             | 41          | عدم وجود عملة قانونية                      |
| 4              | 7           | مجالس العملة                               |
| 54             | 98          | النظم الوسيطة                              |
| 23             | 42          | ترتيبات تقليدية أخرى للربط الثابت          |
| 3              | 05          | أسعار صرف مربوطة في حدود نطاقات تقلب أفقية |
| 3              | 5           | الربط المتحرك                              |
| 25             | 46          | التعويم الموجه المعلن عمه                  |
| 20             | 36          | التعويم المستقل                            |
| 100            | 182         | المجموع                                    |

المصدر: عبد العلي جبيلي، فيتالي كرامارنكو، إختيار نظم الصرف، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق ص 4 و 5، بتنسيق من الباحثة



## ج - تطور نظام الصرف بالجزائر:

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة أنظمة لسعر الصرف، ارتبطت في مجملها بمراحل التنمية؛ بداية من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن<sup>5</sup>. ولقد ارتبط تطور نظام الصرف في الجزائر بتطور الرقابة على الصرف، ولقد تميزت الفترة الممتدة بين 1962 و 1970 بسياسة رقابية تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية الأجنبية وتحسين وضعية الميزان التجاري وإعادة توجيه الواردات والحد من السلع الكمالية واقتصاد العملات الصعبة، وهذا باستخدام عدة إجراءات رقابية وأدوات أهمها نظام الحصص الذي يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية التي قيدت التجارة الخارجية، إضافة إلى كل العمليات المدفوعة بالعملات الأجنبية والخضوع لترخيص من وزارة المالية لكل من الصادرات والواردات وتنشيط التجارة الخارجية والاتفاقيات الثنائية<sup>6</sup>. وقد تم إنشاء البنك المركزي وبنك التنمية وبنوك تجارية تحت إشراف وزارة المالية مع

<sup>5</sup> - في أكتوبر 1963 انسحبت الجزائر من منطقة الفرنك والدخول في سياسة صرف حرة؛ وفي 10 أبريل 1964، تم إصدار الوحدة النقدية الوطنية: الدينار الجزائري كعملة غير قابلة للتحويل وبمعدل 180 ملغ من الذهب، كما حدد سعر الدينار بـ 1 فرنك فرنسي وحددت باقي العملات بالرجوع إلى الفرنك الفرنسي كعملة مرجعية أي اعتماد نظام الصرف الثابت.

<sup>6</sup> Rapport 2001, évolution économique et monétaire, banque d'Algérie

احتكار الدولة للتجارة الخارجية واعتماد نظام الحصص<sup>7</sup> كقيد أمام التجارة الخارجية<sup>8</sup>، وإعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة والحد من السلع الكمالية والحماية من المنافسة الأجنبية وتحسين الميزان التجاري. وبعد انهيار نظام بريتون وودز، اختارت الجزائر لتقييم الدينار نظام الصرف الثابت بمعدل صرف محدد بالنسبة لسلة من العملات وبترجيحات حسب أهمية كل عملة، ومنح للدولار وزن نسبي في هذه السلة على ضوء حصيلة صادرات النفط ومدفوعات خدمة الدين، فارتفع الدولار خلال النصف الأول من الثمانينات أدى إلى ارتفاع خدمة الدين بحوالي 50 % من القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وقد حاولت الجزائر تثبيت عملتها بتجنب ربطها بعملة أجنبية واحدة وضمت سلة العملة في البداية 14 عملة.

تميزت الفترة الممتدة بين 1970-1977، بالتخطيط النقدي والمالي وصفة الاشتراكية وتنفيذ المخطط الرباعي الأول والثاني مع بداية السبعينات؛ وعرف النظام المصرفي إصلاحا وتعديلات؛ وظهر نظام آخر للرقابة بالنسبة للتجارة الخارجية وتسيير المؤسسات العمومية وأسندت الاحتكارات للشركات الوطنية التي تمكنت من مراقبة حوالي 80% من التجارة الخارجية وأصبح الاستيراد منظماً داخل مشروع عام بإجراءات ترخيص

<sup>7</sup> - يخص نظام الحصص كل العمليات التجارية المسددة بالعملات الصعبة والتي كانت تخضع لترخيص من وزارة المالية بعد تقديم طلب، لتصبح كل من الصادرات والواردات خاضعة لسلسلة من الإجراءات من حصول على ترخيص مسبق واحترام الحصص المقدرة أخذا بعين الاعتبار احتياجات الدولة من السلع والخدمات والموارد من العملات الصعبة.

<sup>8</sup> - المرسوم الوزاري في 1963/03/09

إجمالية للواردات، وألغى المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا لسلبات كبروز نزاعات بين مؤسسات الدولة والوصاية<sup>9</sup>؛ غياب برمجة صارمة الخاصة بواردات المؤسسة وتدهور خدمات ما بعد البيع التي مسّت المنتجات الصناعية المستوردة.

كما تميزت المرحلة الممتدة بين 1971 و 1977 بتكثيف عملية إنشاء الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة وصدور إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية وتم إلغاء المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا، وتم إقرار غلاف مالي بالترخيص الإجمالي للواردات للاستجابة لاحتياجات الشركات في مجال تدخلها من الواردات، ومحاربة أزمة الندرة، كما تعرضت المنتجات الصناعية المستوردة لتدهور خدمات ما بعد البيع. كما عرفت الفترة تأميم جميع العمليات المتضمنة لبّيع وشراء السلع والخدمات مع الخارج، وأدى ذلك إلى مباشرة الهيئة العمومية وحدها للعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم، وتمكين مصالح الجمارك من التدخل لمنع دخول السلع المحظورة الدخول إلى التراب الوطني؛ وبصدور القانون 1986/12 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بتنظيم البنوك التجارية والبنك المركزي، تمكنت البنوك من استرجاع صلاحياتها في مجال الصرف والتنظيم والتجارة الخارجية، كما تمت مراجعة الهيكلة المالية للمؤسسات والأوضاع خاصة المتعلقة بالسوق العالمية المقتصرة على تصدير المحروقات واستيراد المواد التجهيزية، مما أثر سلباً على

<sup>9</sup> - سعيد نعيم، مرجع سابق، ص 105.

النتمية الاقتصادية. كما شهدت سنة 1986 تفاقم أزمة المديونية الخارجية من جهة وانخفاض أسعار البترول وتدهور قيمة الدولار من جهة أخرى<sup>10</sup>، الأمر الذي أدخل الاقتصاد الوطني في دوامة حقيقية.

ورغم قصر الفترة الممتدة بين 1988 و1990، فقد عرفت هذه الفترة أحداثا كبيرة تتعلق بالتوجهات الاقتصادية، بظهور نظام آخر للمراقبة وإجراءات تخفيفية لإعداد الشروط الخاصة باستقلالية المؤسسات وإعطاء الطابع التجاري لمعاملاتها الاقتصادية، بالإضافة إلى مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد. ومع صدور القانون 88/01 الخاص باستقلالية المؤسسات العمومية، تم إخضاع المؤسسات الوطنية إلى نظام آخر للرقابة على الصرف حيث تم إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتم تعويضه بميزانية العملات الصعبة ورغم تخفيف نظام الرقابة والتسهيلات التي منحت للمؤسسات، إلا أنها لم تحقق أهدافها، خاصة مع الأوضاع السيئة للبلاد آنذاك.

لقد تميزت الفترة الممتدة بين 1988 و1995 بصدور قانون النقد والقرض لتصبح الرقابة على الصرف قائمة على مبدأ المعاملات، إضافة إلى صدور العديد من التشريعات والنصوص الخاصة باستقلالية المؤسسات الاقتصادية<sup>11</sup> وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها ومشاركة القطاع الخاص، وأوكلت مهام جديدة للبنك المركزي ومشاركته في تحضير القوانين المتعلقة

<sup>10</sup> - قدر الانخفاض في أسواق الصرف العالمية بـ 40% مما ألحق بمنظمة الـ OPEC خسارة قدرت بحوالي 60 مليار دولار.

<sup>11</sup> - القانون 88-01 الصادر بتاريخ 12/01/1988 والمتضمن لاستقلالية المؤسسات.

بالصرف والتجارة الخارجية، وأصبحت البنوك الأولية بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي<sup>12</sup> تقوم بتمويل واردات المؤسسات في إطار القروض التي تتم بين الحكومات.

وفي 2002 تم تأسيس جهاز مراقبة المصارف الداخلية، بواسطة نظام أصدره مجلس النقد والقروض، ولتصبح المصارف والمؤسسات المالية مجبرة على تحضير دفاتر الإجراءات المتعلقة بمختلف أنشطتها خلال السنوات الخمس الأخيرة، كما تدعم الإطار القانوني والتنظيمي بإصدار القانون الخاص بمكافحة تبييض الأموال بإشراف المفتشية العامة لبنك الجزائر واللجنة المصرفية<sup>13</sup>. وقد عملت هذه الأخيرة خلال الفترة الممتدة بين 1996 و2006 على تنفيذ عمليات الرقابة على المستندات. وتكون مراقبة تصريحات المصارف والمؤسسات المالية والقيم بمهام تفتيشية منتظمة على كل من<sup>14</sup> : الرقابة الجزئية على أساس المستندات، الرقابة العامة على النشاط المصرفي وتفتيش الهيئات المصرفية، الرقابة على عمليات التجارة الخارجية والتحويلات ثم الرقابة الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتحويل الإرهاب.

<sup>12</sup> - لجنة الاقتراض الخارجي، أنشئت هذه اللجنة لمتابعة القروض الخارجية، ومنح الموافقة على تقديم القروض الخارجية، التي تفوق 02 مليون دولار، واتخذت البنك المركزي مقرا لها.

<sup>13</sup> - النظام 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 الصادر عن بنك الجزائر.

<sup>14</sup> - التقارير السنوية لبنك الجزائر 2002، 2004، 2005 و2006.

## د - النظم الحالية (دراسة مقارنة):

تتباين النظم من دولة لأخرى، كما تتباين حجم الصدمات الحقيقية. وتطبق أغلب بلدان الشرق الأوسط والمغرب العربية نظما وسيطية لسعر الصرف<sup>15</sup> تطبق كل من الأردن ولبنان والمغرب نظما تقليدية للربط الثابت، بينما تطبق تونس نظاما للربط المتحرك، وتطبق مصر وإيران نظاما للتعويم الموجه..

لقد ربطت مصر عملتها بالدولار الأمريكي في عام 1991، ليعدل في منتصف 2000 إلى نظام الربط الثابت مع تدهور الحسابات الخارجية وظروف تدفقات رؤوس الأموال بعد الأزمة الآسيوية الممتدة من 1997-1998 وانخفاض دخلها السياحي في 1998 بسبب ظروف الإرهاب والمغالاة في تقييم العملة الراجعة لقوة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى في أواخر الستينات، كما لجأت السلطات إلى تشديد سياسات الائتمان<sup>16</sup>. وأمام تباطؤ النمو الاقتصادي قامت بتعديل سعر الصرف لينخفض في 2000، وبعد فترة من التعويم الموجه، أعتمدت في جانفي 2001 نطاقا لسعر صرف قابلاً للتعديل، وبعد سنتين تم توسيعه مرتين، ومع نقص العملة الأجنبية في السوق الرسمية، ظهر سعر صرف أكثر انخفاضاً بالسوق الموازية. وتم مع نهاية جانفي 2003 تعويم سعر الصرف مما ساعد على تخفيض قيمة العملة من جديد وزيادة الانخفاض التراكمي

<sup>15</sup> - بالنسبة للجزائر وحسب تصنيف الصندوق الخاص ب2003، لا تتوفر أي معلومات كافية لغرض التصنيف.

<sup>16</sup> - عبد العلي جبيلي، فيتالي كرامارنكو، إختيار نظم الصرف، في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي 2003، مرجع سابق، ص 11.

لسعر الصرف الاسمي، والذي سرعان ما أدى إلى انخفاض الفارق بين سعر الصرف لدى الصرافة ولدى البنوك وتشديد السياسة النقدية، وقد تحولت مصر إلى المزيد من المرونة في سعر الصرف منذ 2000 تحت ضغوط السوق والصدمات الخارجية السلبية وانخفاض سعر العملة، وقد حال أثر التضخم دون وصول سعر الصرف إلى مستوى التوازن السوقي لتظل سوق الصرف الموازية هي الواضحة.

تتمتع كل من الأردن ولبنان باقتصاد مفتوح، يطبق الربط الثابت التقليدي بالدولار الأمريكي، فالأردن ربطت عملتها بالدولار الأمريكي منذ 1996، وساعدت وضعية سعر الصرف على تخفيض معدل التضخم وتحمل الصدمات الاسمية للطلب على النقود، وتركها عرضة لصدمات التبادل التجاري والصدمات الحقيقية، يعتمد الاقتصاد الأردني على أسعار الصادرات المعدنية وتحويلات العاملين في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ورغم ذلك يحافظ الاقتصاد على قدرته التنافسية رغم الارتفاع الكبير للدولار الأمريكي في أواخر 2002 وتدهور معدلات التبادل التجاري والمرونة النسبية لأسواق العمل الأردنية، والإصلاحات الهيكلية واتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ورغم صغر تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة، تعمل البنوك التجارية على تكوين أصول أجنبية خلال فترات عدم استقرار الموازنة. كما تتم معالجة الضغوط على الدينار من خلال الجمع بين تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي وتعديلات أسعار الفائدة.

أما لبنان، ورغم نجاحها في مكافحة التضخم خلال التسعينات، فهو اقتصاد بمشاكل هيكلية، يمتاز بجمود سوق العمل ونقص القدرة التنافسية وتعرضه

لتقلبات التدفقات والتحويلات الرأسمالية، لتضطر مع بداية 2000 إلى رفع أسعار الفائدة المرتفعة لحماية سعر الصرف المربوط في فترات تباطؤ النمو، ليكون التدخل في سوق الصرف خلال 2003 أداة لتعزيز الثقة في الليرة، كما تظهر الضغوط المتكررة في سوق الصرف الأجنبي اللبنانية في شكل ارتفاع للأسعار الصرف الحقيقية وتراجع الاحتياطات الرسمية الإجمالية والتعرض للصدمات الخارجية الحقيقية منها: معدلات التبادل التجاري والطلب الأجنبي وتدفقات رؤوس الأموال المتقلبة، كما أن العجز المالي والتمويل بالقروض المحلية والأجنبية لا يتناسب مع نظام سعر الصرف المربوط والمقترن بجمود الأجور والأسعار الاسمية في اتجاه الانخفاض، هذا وتتضمن إستراتيجية تنفيذ الخصخصة على نطاق واسع وتصحيح الأوضاع المالية العامة واقتسام أعباء الجهاز المصرفي والحصول على المزيد من المساعدات المالية الخارجية، إذ اتفقت الحكومة مع البنوك التجارية على تخفيض مدفوعات الفائدة وإطفاء الديون الباهظة والقصيرة الأجل.

أما في المغرب فقد تم ربط سعر الدرهم بسلة من العملات، وقد عرف الدرهم ارتفاعا بالقيمة الاسمية الحقيقية، وقد حافظ البنك المركزي على بعض الاستقلالية في سياسته النقدية لتتقارب معدلات التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين مع أسعار البلدان المتقدمة، وقد عرف سعر الدرهم ارتفاعا بنسبة 21 % بالقيمة الفعلية الحقيقية خلال الفترة الممتدة بين جانفي 1991 ومارس 2001 والذي يرجع لوزن الدولار الأمريكي في سلة العملات المستخدمة وجمود الأجور والأسعار الاسمية في اتجاه الانخفاض.



ومع تزايد الاندماج بين المغرب والاتحاد الأوروبي، لجأ البنك المركزي إلى تكوين سلة العملات في أبريل 2001 لصالح العملة الموحدة "اليورو"، وقد ساعد هذا على انخفاض نسبي محدود لسعر الصرف الفعلي الاسمي. ورغم الاستقرار المحقق، يبقى النمو ضعيفا نسبيا بسبب اعتماد البلاد على الزراعة وتباطؤ نمو الصادرات وارتفاع السعر الحقيقي للدرهم.

وتتبع تونس نظام الربط المتحرك، وقد حققت معدلات تضخم منخفضة ونموا سريعا منذ منتصف التسعينات وهذا بسبب النقشف في السياسة المالية العامة والأدوات غير المباشرة للرقابة النقدية، وعذم التعرض للصدمات في معدلات التبادل التجاري والضوابط على غير المقيمين، ليقل الاعتماد على الزراعة وتزداد الاعتماد على السياحة.

لقد اعتمدت إيران على نظام التعويم الموجه بعد توحيد أسعار الصرف الرسمية في مارس 2003، ويعتمد البنك المركزي في ذلك على التدخل في سوق الصرف الأجنبي، إذ تعمل الإيرادات النفطية على تغطية التذبذبات في سعر صرف الفعلي الحقيقي للريال الإيراني، إذ ساعدها على الانتقال إلى سعر الصرف المرن ارتفاع أسعار النفط وتجدد جهود الإصلاح وتجربة نظام سعر الصرف المزدوج<sup>17</sup>. كما نجحت السلطات النقدية في التقليل من آثار انخفاض سعر الصرف الاسمي على الأسعار لاعتمادها على الموارد الإضافية النفطية، ليظل سعر الصرف المعلن عنه في سوق التداول البنكي مستقرا نسبيا، وهو ما عزز الثقة في النظام الجديد.

<sup>17</sup> - كان هذا في ظل ما يسمى بورصة طهران للأوراق المالية.

ويوضح الجدول تطور أهم المؤشرات بهذه الدول<sup>18</sup>، وهذا في ظل أنظمة الصرف المتبعة وهذا خلال 1992-2003

| البلد  | النظام المتبع                         | إجمالي الناتج المحلي الاسمي | إجمالي الناتج المحلي الاسمي للفرد |
|--------|---------------------------------------|-----------------------------|-----------------------------------|
| مصر    | التعويم الموجه دون مسار معن عنه       | 96.256                      | 1.418                             |
| إيران  | التعويم الموجه دون مسار معن عنه       | 83.640                      | 1.387                             |
| الأردن | ترتيب للربط الثابت مقابل عملة واحدة   | 8.838                       | 1.698                             |
| لبنان  | ترتيب للربط الثابت مقابل عملة واحدة   | 16.660                      | 4.680                             |
| المغرب | ترتيب للربط الثابت مقابل مجموعة عملات | 33.876                      | 1.161                             |
| تونس   | نظام الربط المتحرك                    | 20.003                      | 2.69                              |

جدول رقم 2 : تطور أهم المؤشرات بالدول شمال إفريقيا ومنطقة الشرق في ظل أنظمة الصرف المتبعة خلال 1992-2003.

| تذبذب معدل التبادل التجاري | تذبذب الطلب على النقود | الجمود في سوق العمل | الاحتياطات الدولية | نسبة إجمالي الناتج المحلي من التجارة الكلية |
|----------------------------|------------------------|---------------------|--------------------|---------------------------------------------|
| 9.7                        | 4.3                    | 0.39                | 7.1                | 17.5                                        |
| 13.3                       | 14.2                   | -                   | 9.7                | 36.6                                        |
| 5.4                        | 8.3                    | 0.11                | 9.1                | 80.9                                        |
| -                          | 4.1                    | -                   | 7.1                | 49.0                                        |
| 9.1                        | 7.7                    | 0.24                | 7.3                | 53.7                                        |
| 2.0                        | 5.7                    | 0.39                | 2.3                | 80.6                                        |

المصدر: عبد العلي جبيلي، فيتالي كرامارنكو، اختيار نظم الصرف، في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي 2003، مرجع سابق ص 6.

<sup>18</sup> - إجمالي الناتج المحلي الاسمي وهو بملايين الدولارات الأمريكية أما إجمالي الناتج المحلي الاسمي فهو للفرد والدولار الأمريكي، أما الاحتياطات الدولية فهي مقومة بأشهر الواردات من السلع والخدمات، ونسبة إجمالي الناتج المحلي هي من حجم التجارة الكلية.

— تذبذب معدل التبادل التجاري: وهو الانحراف المعياري في مؤشر معدلات التبادل التجاري للفترة؛ أما تذبذب الطلب على النقود فهو الانحراف المعياري في الفروق بين سرعة دوران الاتجاهات التقديرية والسرعة الفعلية لدوران النقود في الداخل خلال الفترة؛

— الجمود في سوق العمل هو متوسط الفترة 1970-1999، وكلما ارتفع كان الجمود في سوق العمل أشد؛

— تطبيق البلد ترتيبات لسعر الصرف تغطي أكثر من سوق واحد، أما الأنظمة المشار إليها فهي المطبقة في السوق الرسمية.

#### الخاتمة :

إن أسواق النقد في معظم البلدان ضعيفة لا تزال في حاجة إلى تحقيق المزيد من المصدقية لسياساتها استحداث أدوات ملائمة لمراقبة تحركات الأسعار وإلغاء أثر تغيرات السياسة النقدية على سياسة المالية العامة. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار عند اختيار سعر الصرف المناسب زيادة تدفقات رؤوس الأموال المتقلبة والتي تسبب زيادة تحرير التجارة الخارجية والحساب الرأسمالي، وباقي الإصلاحات خاصة بالنسبة للأردن والمغرب وما يتعرض له من صدمات خارجية حقيقية منها الناشئة عن إصدار الأوراق المالية، لتصبح زيادة المرونة صالحة للبلدان التي تتكيف مع زيادة تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والصدمات الخارجية، أما نظم الربط الثابت التقليدية فقد تكون لها تكاليف اقتصادية باهظة خاصة إذا لم تعالج في أقرب آجال؛ وعلى البلدان التي تسير في اتجاه مرونة سعر الصرف أن تعمل سياساتها النقدية على تثبيت توقعات التضخم وتعديل أسعار الفائدة القصيرة

الأجل، لينكمش دور سعر الصرف في تحديد سعر الفائدة في تراجع تذبذبات سعر الصرف على الأسعار الداخلية.

وتتمتع كل من لبنان والمغرب وتونس بدرجة من الاستقلالية في استخدام السياسة النقدية، في حين هي محدودة في مصر وإيران، وتسيطر بنوك القطاع الخاص في كل من الأردن ولبنان والمغرب وتونس على النظام المصرفي، بينما يسيطر القطاع العام في كل من مصر وإيران. وبتخفيض عجز المالية العامة وتقليص الدين العام يمكن للبنان الاحتفاظ بنظام الربط الثابت التقليدي على المدى القصير مع ضرورة الإصلاحات الهيكلية وتخفيض الدين العام والإسراع بوثيرة النمو وتصحيح الأوضاع المالية. ويبدو أن التحول لمرونة أكثر لسعر الصرف هي ملائمة لكل من إيران ومصر وهذا في ظل الإصلاحات الهيكلية، إذ يتعين على مصر تعزيز أداء المالية العامة وتحقيق أو الوصول إلى سعر صرف توازني، أما إيران فتحتاج إلى المزيد من السياسة المالية على حساب السياسة النقدية واستحداث أدوات لإدارة السيولة، وتحتاج باقي الدول إلى المزيد من المرونة على سعر الصرف في الأجل المتوسط والطويل وتنويع نشاطاتها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

## قائمة المراجع:

- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المدفوعات الجامعية، بدون تاريخ.
- ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط 2004"، ديوان المطبوعات الجامعية 2005.
- نعمان سعدي، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، ماجستير، جامعة الجزائر 1998.
- Benissad M Hocine, la reforme économique en Algerie, ed OPU Alger 1991
- جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد 23، نوفمبر، 2003.
- العباس بلقاسم، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23 نوفمبر 2003. السنة الثانية، الكويت.
- عبد العلي جبيلي، فيتالي كرامارنكو، اختيار نظم الصرف، في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي 2003.
- مشورة الصندوق بشأن سياسة الصرف، الاستنتاجات والتوصيات، تقرير تقييمي، صندوق النقد الدولي ماي 2007.
- وسيم كاركاداغ، روبا دوتاغوبتا، فرنانديز وغيلدا، التحرك نحو مرونة سعر الصرف صندوق النقد الدولي 2007.
- علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصاديات الغربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي 1999.

- القانون رقم 12/86 المؤرخ في 19/07/1986 المتعلق بنظام المصارف والقرض ولقانون 01/88 الصادر في 12/01/1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات.
- القانون رقم 90/02 و 90/03 المؤرخ في 8/09/1990 والمتعلق بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين والقانون رقم 12/1991 المؤرخ في 14/09/1991 والمتعلق بتوطين الواردات؛
- القانون رقم 1992/04 المؤرخ في 22/03/1992 والمتعلق بمراقبة الصرف والقانون رقم 1995/07 المؤرخ في 23/12/1995 والمتعلق بمراقبة الصرف والمعدل للقانون 1992/04.
- القانون رقم 90/10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بقانون النقد والقرض والنظام 1992/04 الصادر في 22/03/1994 والمتعلق بمراقبة الصرف؛
- الأمر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 والمتعلق بقانون النقد والقرض
- التقارير السنوية لبنك الجزائر، من 2002 إلى 2006.